LSE Middle East Centre

KUWAIT PROGRAMME

جاهزية الكويت للتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة

دراسة استكشافية

بيبي العجمي

منشورات برنامج الكويت في مركز الشرق الأوسط | كانون الثاني / يناير 2024

عن مركز الشرق الأوسط

يعتمد مركز الشرق الأوسط على علاقة كلية لندن للاقتصاد و العلوم الاجتماعية الطويلة مع المنطقة، ويوفر محوراً مركزياً لمجموعة واسعة من البحوث حول الشرق الأوسط.

يهدف المركز إلى تعزيز التفاهم وتطوير البحوث الدقيقة حول المجتمعات والاقتصادات و الأنظمة السياسية والعلاقات الدولية في المنطقة. ويشجع المركز كلا من المعرفة المتخصصة والفهم العام لهذا المجال الحيوي. للمركز قوة بارزة في البحوث المتعددة التخصصات والخبرات الإقليمية. باعتبارها من رواد العلوم الاجتماعية في العالم. تضم كلية لندن للاقتصاد أقسام تغطي جميع فروع العلوم الاجتماعية. يستخدم المركز هذه الخبرة لتعزيز البحوث المبتكرة والتدريب على المنطقة.

عن برنامج الكويت

يعد برنامج الكويت منصة رائدة عالمياً للأبحاث والخبرات ذات الصلة بالكويت، كما يعد القناة الرئيسية التي يتم من خلالها تنسيق و تعزيز و ترويج الأبحاث التي تتناول الكويت في جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. يتولى إدارة هذا البرنامج البروفيسور المتخصص في شؤون الكويت توبي دودج، ويتخذ البرنامج مركز الشرق الأوسط في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية مقراً له

مسؤولة التحرير
نسرين الرفاعي

تصميم
جاك مغين

صورة الغلاف
رجل عربي يقف على الأرصفة وينظر إلى ناقلة النفط في المحطة بالكويت
© Eye Ubiquitous / Alamy Stock Photo

LSE Middle East Centre

KUWAIT PROGRAMME

جاهزية الكويت للتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة: دراسة استكشافية

بيبي العجمي

منشورات برنامج الكويت في مركز الشرق الأوسط
كانون الثاني / يناير 2024

نبذة عن الكاتبة

بيبي العجمي (Bibi A. Alajmi)، أستاذة مشاركة في قسم دراسات المعلومات في كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت، وهي باحثة ومعلمة في مجال إدارة المعرفة. حصلت على درجة الدكتوراه في المعلومات والاتصالات وعلوم المكتبات من كلية الاتصالات والمعلومات في جامعة روتجرز عام 2011. ركّزت أطروحتها على إدارة المعرفة وممارسات تبادل المعارف في المجتمعات الافتراضية. وكجزء من عملها كخبيرة في إدارة المعرفة، تتخصص العجمي في تقديم حلول عملية للمساهمة في رفع مستوى الأداء من خلال الابتكار والإبداع. وكانت عضواً في اللجنة الاستشارية لمشروع الكويت الوطني للتحول نحو الاقتصاد المعرفي، وقدمت استشارات لقطاعي النفط الاتصالات. لها العديد من المؤلفات في مجالات الاقتصاد القائم على المعرفة، وإدارة المعرفة وإدارة الأزمات.

الملخص

مرت دولة الكويت بتغيرات ملحوظة خلال القرن الماضي، ولكن على الرغم من التحولات الكبيرة التي شهدها اقتصادها السياسي، لازالت احتياجات الكويت الاجتماعية والاقتصادية بحاجة إلى المزيد من الاهتمام. وهذا أمر جوهري في ظلّ سعي الكويت للتحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، وهو مكون أساسي من مكونات رؤية الكويت 2035، ويأتي على رأس جدول أعمال السياسة في البلاد. هذا وتستدعي محاولة الكويت لتنويع مواردها إجراء إصلاحات كبيرة في الركائز الأربع للاقتصاد القائم على المعرفة: الاستثمار الفعال في التعليم، وبناء إمكانيات قوية ومبتكرة في قطاع الخدمات، وتحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وإرساء بيئة اقتصادية تشجع على أقصى حد ممكن من التنمية. وبينما تستثمر الكويت على نحو متزايد في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة الاقتصادية، فإن مجالَي التعليم والابتكار يعانيان من بعض التأخر. تهدف هذه الورقة البحثية إلى معالجة الطلب المتزايد على الاستكشافات الأكاديمية لمحاولات الكويت للتحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة وتقديم تحليل شامل لرؤية الكويت 2035، مع التركيز على كيفية سعي البلاد لتطوير وتنمية ركيزتَي التعليم والابتكار للمساهمة في جهود التنويع. ومن خلال إشراك الأطراف المعنية مثل الوزارات ومؤسسات التعليم العالي، تسعى هذه الورقة البحثية إلى إثراء النقاش حول السياسات عبر اقتراح سياسات قابلة للتنفيذ تستهدف قطاعي التعليم والابتكار، وبالتالي تحديد خطوات ملموسة لتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة في الكويت.

توصيات السياسة

على الرغم من أنه سيتم مناقشة العديد من التوصيات في هذه الورقة البحثية، إلا أننا سنحاول في هذا القسم تسليط الضوء على الاقتراحات المقدمة لصانعي السياسات والمسؤولين المُخوّلين بقيادة التغيير. تستند هذه التوصيات على مقابلات موسعة مع الأطراف المعنية بقطاع التعليم في دولة الكويت.

- لا بد من إعادة هيكلة وزارة التربية، حيث تواجه وحدة التخطيط صعوبات حالياً كونها تقع تحت وطأة عدة قطاعات أخرى، مما يجعل دورها غامضاً. يجب أن يكون قسم التخطيط في أعلى الهيكل التنظيمي للوزارة، بحيث يتولى القسم وضع خطة استراتيجية لقطاع التعليم تتضمن تحديد الأهداف ووضع المعايير وإنفاذ معايير التقييم.

- يجب إيلاء عناية أكبر للغة العربية، وسيظل التعليم في حالة ركود إلى أن يتم إعطاء أولوية أكبر لدروس اللغة العربية، حيث تعمل اللغة بمثابة رمز للمعايير الثقافية والأخلاق والمعرفة المتخصصة. تشكل القدرة على التعبير عن الذات كتابةً عنصراً جوهرياً في تطوير الأفكار الأصيلة.

- وضع دستور للتعليم تكون أهدافه تعليم المعرفة والمهارات والأخلاق وتشكّل حجر الأساس له، ويجب منح الأولوية لعملية صنع السياسات التعليمية القادرة على تحسين المنظومة التعليمية في الدستور.

- توصلت هذه الورقة البحثية إلى وجود شرخ بين النظرية والتطبيق، فجودة الأبحاث التي تم إجراؤها لا تترجم إلى استجابات فعالة للمشاكل المجتمعية، ورغم أن العديد من المؤسسات الكويتية تخصص تمويلاً كبيراً للدراسات الأكاديمية، إلا أن نتائج هذه الدراسات نادراً ما يتم مشاركتها مع الجمهور، وبدلاً من ذلك يتم إضافتها كمنشور إلى السيرة الذاتية للمؤلفين، الأمر الذي يعود عليهم بالنفع بشكل غير مباشر. كما لم تتوصل الدولة بعد إلى كيفية دمج النتائج الفكرية والعلمية في عملية صنع السياسات.

- يتزايد عدد الابتكارات المُسجّلة في مؤسسات البحث الكويتية، ولكن المؤسسات الكويتية لم تطور بعد أساليب فعالة للترويج لمكتشفاتها أمام الجمهور. ولتشجيع الابتكار في السوق، وبالتالي التنوع في الاقتصاد، لا بد من تبنّي ووضع سياسات جديدة.

- يجب إجراء تغييرات صحيحة ومدروسة في مبادرات إصلاح قطاع التعليم، ووضع الأفكار المناسبة موضع التنفيذ مع ضرورة تولي القيادة أفراد مؤهلون ويتمتعون بالكفاءة، لأنه من دون المؤهلات وخطط العمل، سنواصل النضال من أجل التنفيذ.

خلفية البحث: السياق والأهداف

خلال العقدين الماضيين، أبدت الحكومة الكويتية اهتماماً كبيراً بالمعرفة باعتبارها سلعة قيّمة وشرطاً مهماً لتعزيز الربحية والاستدامة والقدرة التنافسية. تحل المعرفة محل الموارد الطبيعية باعتبارها المورد الاقتصادي الأساسي، ولابدّ من بيئة عمل ناجحة لدعم الاستثمار في كافة ممارسات إدارة المعرفة لإحداث تحول في الدول والمؤسسات من العمل التقليدي إلى الابتكار. ونتيجةً لذلك، تحول انتباه صنّاع السياسات حول العالم إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، وقد أعلنت دول عديدة حول العالم أنها دول اقتصاد قائم على المعرفة، في حين تبنّت دول الخليج، وبينها الكويت، هذا النموذج كاستراتيجية أساسية لتنويع موارد الاقتصاد.

يعرّف تشين ودالمان (Chen and Dahlman 2005)،[1] الاقتصاد القائم على المعرفة بأنه الاقتصاد الذي يمثل فيه اكتساب المعرفة وإنتاجها ونشرها الآليات الأساسية للتنمية الاقتصادية. ولكن التحول الناجح إلى الاقتصاد القائم على المعرفة يحتاج إلى أربعة عناصر أساسية، وهي الاستثمار الفعال في التعليم، وبناء إمكانيات قوية ومبتكرة، وتحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وإرساء بيئة اقتصادية تشجع أقصى حد ممكن من فوائد التنمية. أطلق البنك الدولي على هذه العناصر اسم الركائز الأربع للاقتصاد القائم على المعرفة، وهي تشكل معاً إطاراً للاقتصاد القائم على المعرفة. وتتمثل الممارسات الأساسية لهذه الركائز في الإبداع المستدام للمعرفة واعتمادها وتكييفها واستخدامها بهدف إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة أعلى. إن تحسين الإنتاج الاقتصادي المحلي من شأنه أن يزيد من احتمالات النجاح الاقتصادي، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد العالمي الحالي الذي يتسم بالتنافسية العالية والعولمة.

وعلى الرغم من أن الدول العربية تتبنى هذا النموذج كاستراتيجية للتنويع، إلا أنها تواصل العمل خارج الإطار. وبدلاً من ذلك، فهي تعمل في ظل الاقتصادات التقليدية على إدارة أنشطتها ومكافحة الظواهر الاقتصادية مثل البطالة والتضخم. علاوةً على ذلك، أدى استغلال الموارد الطبيعية الهائلة في المنطقة، مثل النفط والغاز، إلى ضعف في أداء القطاعات الأخرى، من ضمنها الصناعات التحويلية، التي تشكل حجر الزاوية في الاقتصاد القائم على المعرفة. وتعتمد هذه الصناعات على المعرفة والابتكار والاستخدام المكثّف للتكنولوجيا. ونتيجةً لذلك، تواجه الدول العربية تحديات حقيقية في تحقيق التنمية الاقتصادية المعاصرة القائمة على الاستخدام الأمثل للمعرفة.

تُعتبر اقتصادات الخليج أكثر تقدماً نسبياً في تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة من الدول العربية الأخرى، ولكنها تظل أقل بكثير من نظيرتها الإقليمية وحتى أبعد من الدول المتقدمة. ورغم ذلك، فإن مواردها المالية والطبيعية الهائلة ينبغي أن تمكّنها من التحرك تدريجياً نحو نموذج الاقتصاد القائم على المعرفة. ويتطلب هذا التحول الاجتماعي والاقتصادي استراتيجية فعالة تستجيب للتغيرات الاقتصادية العالمية، كما أنه يتطلب من الحكومات أن تتبنى أجندة تنمية تسعى إلى إرساء بيئة تمكينية مواتية للاقتصاد القائم على المعرفة. ورغم التقدم الذي أحرزته بعض دول الخليج، ومنها المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة، في دعم أنشطة التعليم والبحث العلمي وتبني الابتكار والإبداع، إلا أنها لا تزال تعمل على المستوى النظري وليس العملي. وفي حين تنص الرؤى التنموية المختلفة في جميع أنحاء المنطقة أن هذه الدول سوف تنتقل من الاعتماد على النفط إلى الاقتصادات القائمة على المعرفة، فإن التنفيذ العملي لهذا النموذج التنموي لا يزال يمثل تحدياً كبيراً وطموحاً.

طوّرت الحكومة الكويتية اهتماماً بالاقتصاد القائم على المعرفة من خلال اطلاق مشروعين، الأول في عام 2009 من خلال مؤسسة الكويت العلمي، ولاحقاً مركز التميز في جامعة الكويت في عام 2011. تأسس المشروعان في ظل غياب خطوات

1 Derek H.C. Chen and Carl J. Dahlman, 'The Knowledge Economy, the KAM Methodology, and World Bank Operations', *World Bank Institute Working Paper* 37256 (2005).

واضحة أو عملية من الحكومة لدعم أنشطة الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث لم تشمل خطة التنمية الأولى لدولة الكويت أي دعم لأنشطة الاقتصاد القائم على المعرفة. أما الخطة الثانية فتناولت المحاور المتعلقة بمفهوم الاقتصاد القائم على المعرفة، عبر إدراج سياسات البحوث العلمية، وبالتالي تطورت لتصبح سمة بارزة وطموحاً للاقتصاد السياسي في البلاد في مرحلة ما بعد الاعتماد على النفط.

في بداية عام 2017، عندما أعلنت الكويت عن مخططها لإعادة إطلاق رؤية الكويت 2035، أعلنت الحكومة أن «الكويت الجديدة» ستُبنى على نموذج اقتصاد مستدام قائم على المعرفة بقيادة قطاع خاص متماسك. ولتحقيق هذه الرؤية، أطلقت الحكومة الكويتية ممثلةً بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية مشاريع ترمي إلى وضع دولة الكويت على خريطة الاقتصاد القائم على المعرفة. وتشمل هذه المبادرات:

- منتدى الاقتصاد المعرفي،[2] الذي انطلق في آذار/مارس 2016، وينعقد سنوياً بهدف رفع مستوى الوعي بين المؤسسات العامة بأهمية ممارسات إدارة المعرفة باعتبارها مورداً واعداً للنمو الاقتصادي، وبناء جسور للتعاون مع شبكة المعرفة الدولية.

- تأسيس المركز الوطني للاقتصاد المعرفي تحت مظلة الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية لدعم التخطيط الاستراتيجي نحو تحقيق رؤية الكويت 2035، وذلك عبر تطوير الخطة الاستراتيجية للاقتصاد المعرفي والمساهمة في السياسات العامة.

- إطلاق أول مؤشر للاقتصاد المعرفي للقطاع العام[3] بالشراكة مع البنك الدولي في عام 2022. يهدف المؤشر إلى تحديد الثغرات في إدارة المعرفة والعقبات في وجه التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. ويتمثل الهدف الرئيسي للمؤشر في تحديد ممارسات إدارة المعرفة الحالية، التي يمكن استخدامها كمعيار ليستفيد منه القطاع العام.

- تأسيس برنامج المنحة الدراسية لكرسي الكويت للمعرفة،[4] الذي يرمي إلى الاستثمار في رأس المال البشري وتمكين القوى العاملة في الكويت بالمعرفة والمهارات اللازمة لقيادة الاقتصاد القائم على المعرفة.

بالإضافة إلى جهود الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة بين المؤسسات العامة، تحدد رؤية الكويت 2035 جامعات الكويت ومخرجاتها البحثية عاملاً محورياً في تطوير الاقتصاد الوطني وتنويع موارده.[5] تتطلع الكويت إلى أن تصبح رائدة على مستوى العالم في البحث العلمي والتكنولوجي بحلول عام 2035، حيث تقوم سنوياً بدعم ثلاثة مشاريع بحثية مشهورة عالمياً، فضلاً عن استضافة ندوات حول براءات الاختراع التكنولوجية المبتكرة. تعتزم جامعة الكويت تأسيس مجمع أبحاث لتسويق الكويت كدولة رائدة عالمياً في مجال الاقتصاد القائم على المعرفة وتسهيل عملية نقل المعرفة من الكيانات الإقليمية والدولية. علاوةً على ذلك، فإن ربط البحوث المبتكرة والتقدم التكنولوجي مع القطاع الخاص من شأنه أن يزيد من روح المبادرة بين السكان، حيث سيكونون قادرين على الحصول على التعليم في هذه المجالات العلمية والتقنية، إضافةً إلى تشجيعهم على إنشاء أعمال خاصة بعد الانتهاء من دراستهم. تسعى رؤية الكويت 2035 إلى إصلاح نظام التعليم الوطني لإعداد الشباب الكويتي ليكونوا أعضاء في القوى العاملة وقادرين على المنافسة ومنتجين ومبتكِرين.

2 For more information on the Keforum see: 'Forum Objectives', *Knowledge Economy Forum*. Available at: https://keforum.redsoft.org/en/info.aspx?tp=4 (accessed 11 October 2023).

3 'Kuwait Chair of Knowledge Scholarship', *National Knowledge Economy Center*. Available at: https://kcc.scpd.gov.kw/en-gb/default.aspx (accessed 11 October 2023).

4 Ibid.

5 'New Kuwait', *NewKuwait*. Available at: https://www.newkuwait.gov.kw/ (accessed 11 October 2023).

لكي تتمكّن الكويت من المنافسة في الاقتصاد العالمي، فإنها تحتاج إلى التأكد من أن منظومة التعليم العالي تدعم إنشاء قوة عمل تتمتع بالمهارة والقدرة على التكيف المستمر مع الاحتياجات المتغيرة للاقتصاد الجديد القائم على المعرفة. يلعب التعليم دوراً أساسياً في الدول التي تمر بمراحل مختلفة من النمو. ورغم أن الكويت قطعت خطوات مهمة على طريق التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة، إلا أن بعض المجالات الحاسمة، مثل التعليم والابتكار، بحاجة إلى المزيد من التحسين لزيادة تعزيز الأنشطة المعرفية في الدولة.[6] كذلك حققت ركيزة الابتكار، التي تشمل مدفوعات وإيصالات رسوم الإتاوات ورسوم الترخيص وبراءات الاختراع المسجّلة والمقالات العلمية والتقنية على درجات منخفضة. إذاً، وكما أكّدت الأبحاث السابقة، فإن أساليب التعليم والتدريس الحالية تعكس ملامح المجتمع الصناعي، وإذا تغيّر المجتمع، فيجب أن يتغير نظام التعليم والمدرسة أيضاً.[7]

أهمية الدراسة

لقد شهدت الكويت تغيراً ملحوظاً خلال القرن الماضي، ورغم التحولات الكبيرة التي شهدها اقتصاده السياسي، إلا أن البحث في قضاياها لا يزال أقل من المأمول به، ولا سيما المحاولة الجارية حالياً للتحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وهو مكون أساسي من مكونات رؤية الكويت 2035. يُذكر أنه تم إجراء عدد محدود من الأبحاث المبتكرة في السنوات الأخيرة حول التحول في الاقتصاد في الكويت، الأمر الذي يوفّر تحليلاً قائماً على الأدلة، والذي تشتد الحاجة إليه. وعلى الرغم من وجود طلب متزايد على الاستكشافات الأكاديمية للمسائل المطروحة في هذا المشروع، لكن ثمة حاجة في الوقت نفسه إلى إجراء دراسات تجريبية وإحصاءات رسمية ووثائق سياسات تساهم في التوصل إلى تحليل شامل ودقيق للمجال قيد البحث والتحقيق. وعليه، ترمي هذه الدراسة إلى المساهمة في وضع سردية أصيلة قائمة على البحث التجريبي.

يساعد هذا البحث أيضاً في التوصل إلى فهم قائم على الأدلة لرؤية الكويت 2035، مع التركيز على سعي الدولة إلى تطوير ركيزتَي التعليم والابتكار للمساعدة على تنويع الموارد الاقتصادية. وعبر إشراك الأطراف المعنية (مثل الوزارات الحكومية ومؤسسات التعليم العالي)، يسعى هذا البحث إلى إثراء المناقشات السياسية عبر اقتراح سياسات قابلة للتنفيذ تستهدف التعليم والابتكار، وتحديد خطوات ملموسة لتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة في الكويت.

6 'Measuring Knowledge in the World's Economies: Knowledge Assessment Methodology and Knowledge Economy Index', *World Bank Institute*. Available at: https://web.worldbank.org/archive/website01030/WEB/IMAGES/KAM_V4.PDF (accessed 11 October 2023).

7 David E. Lynch, 'Education in A Knowledge Economy', *Education* 25/10 (2013).

نهج منهجي

منهج البحث

يستخدم هذا البحث منهجاً نوعياً يعتمد على الملاحظات والمقابلات وغيرها من البيانات الوصفية. ويتّبع البحث منهجية جمع البيانات النوعية بخطوتين. أولاً، منهج البحث الوصفي التحليلي، الذي استخدمت فيه الباحثة البيانات المتوفرة لتقييم إشكالية البحث بشكل نقدي، وقد تم جمع البيانات من التقارير الحكومية والأبحاث السابقة لدعم هذه الحجة. وفي القسم الثاني، سيتم إجراء مراجعة لقياس أداء الابتكار اعتماداً على المؤشرات العالمية، بما في ذلك مؤشر التنافسية العالمية الذي وضعه المنتدى الاقتصادي العالمي، ومؤشر الابتكار العالمي الذي نشرته المنظمة العالمية للملكية الفكرية، إحدى وكالات الأمم المتحدة.

كما أُجريت مقابلات لجمع البيانات من الأطراف المعنية حول رؤيتها للوضع الحالي والمستقبلي لتحول الكويت نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، ودور التعليم في احتضان وضمان انتقال أفضل. وللوصول إلى أصحاب المصلحة المعنيين، اعتمدت الباحثة على شبكة معارفها التي ساعدتها في إجراء أبحاثها، كما تواصلت مع المؤسسات والجهات المعنية بموضوع البحث.

المشاركون

	المسمى الوظيفي	الجنسية	المؤسسة	سنوات الخبرة
1.	مستشار	المملكة المتحدة	الاستشارات الدولية في مجال إدارة المعرفة والابتكار	أكثر من 25
2.	مستشار	المملكة المتحدة	شركة "KM" للاستشارات	أكثر من 25
3.	عضو مجلس إدارة	الكويت	جامعة عبد الله السالم	أكثر من 25
4.	مستشار	الكويت	مكتب رئيس مجلس الوزراء – دولة الكويت	أكثر من 15
5.	مدرّس	الكويت	كلية الحقوق – جامعة الكويت	5
6.	مدير	الكويت	المدرسة العامة – وزارة التربية	أكثر من 20
7.	مدير	الكويت	المدرسة العامة – وزارة التربية	أكثر من 20
8.	مساعد مدير	الكويت	المدرسة العامة – وزارة التربية	أكثر من 10
9.	مدير	الكويت	المدرسة العامة – وزارة التربية	أكثر من 20
10.	مشرف بالإنابة	الكويت	إدارة التقييم والقياس النوعي – قطاع التقييم وضبط الجودة – وزارة التربية	أكثر من 25

استعداد الكويت للانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة: مراجعة ركيزة التعليم

يُعتبر التعليم النظامي ظاهرة حديثة نسبياً في دولة الكويت، حيث تم تشكيل أول مجلس للتعليم رسمياً في عام 1936. وقد تم في ذلك العام الدراسي تسجيل نحو 600 تلميذ. وقد بلغ عدد الطلاب والطالبات المسجلين حالياً 425,501.[8] بدأت دولة الكويت بإرسال الطلبة إلى مؤسسات التعليم العالي قبل وقت طويل من عام 1966 عندما تأسست أول جامعة. منذ عام 1939 أو قبل ذلك، رعت بغداد والقاهرة منحاً دراسية للتعليم العالي، واحدة في بغداد والأخرى في القاهرة. وفي عام 1955، كان 126 طالباً يدرسون في الخارج، منهم 76 ملتحقين ببرامج التعليم العالي المختلفة في مصر. وحسب اليونسكو،[9] فإن أكثر من 24,390 من طلاب المنح الدراسية الكويتيين مسجلون حالياً في مختلف برامج التعليم العالي في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا وأوروبا وآسيا والشرق الأوسط والشرق الأقصى.

تأسست جامعة الكويت في عام 1966، وهي الجامعة الحكومية الوحيدة في الدولة حتى اليوم. تضم الجامعة 17 كلية تقدم 76 برنامجاً جامعياً و71 برنامجاً للدراسات العليا، إضافةً إلى أنها تضم حالياً أكثر من 42 ألف طالب في برامج متنوعة، مثل الهندسة والعلوم الطبية والعلوم الإنسانية والاجتماعية. هذا ويقوم نحو 8 آلاف طالب من ضمن حوالي 24 ألف طالب ممن ينهون دراستهم الثانوية في الكويت بالالتحاق بجامعة الكويت سنوياً. ووفقاً لأحدث نشرة لإحصاءات التعليم، يلتحق نحو 12 ألفاً آخرين بالبرامج المهنية والتدريبية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، في حين يلتحق نحو ألفَي طالب بالجامعات المحلية الخاصة، ويتابع عدد مماثل تعليمهم العالي في الخارج.[10]

تأسست الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في عام 1982 لتعزيز التعليم المهني والتدريب، الذي بدأ في خمسينيات القرن العشرين، وتم إضفاء الطابع المؤسسي عليه مع إنشاء المعهد العالي للاتصالات والملاحة في عام 1966 ومعهد التدريب على الطيران المدني في عام 1968. تهدف الهيئة في المقام الأول إلى تطوير وتحسين قدرات القوى العاملة لمواجهة التحديات المتمثلة في النقص في الموظفين الفنيين المهرة الناجم عن التطور الصناعي والاقتصادي السريع في دولة الكويت. وتضم الهيئة أربع كليات رائدة تقدم تخصصات في التعليم الابتدائي ودراسات الأعمال والخدمات الصحية والدراسات التكنولوجية. وإلى جانب الكليات الأربع، تحتوي الهيئة أيضاً عدة معاهد تدريبية

يُعد التعليم العالي الخاص في الكويت جديد نسبياً أيضاً، حيث تم اعتماده رسمياً في عام 2000، وبدأ بتقديم أولى عملياته التعليمية في عام 2003. في العام الدراسي 2022/2023، قدمت 18 مؤسسة خاصة شهادات الدبلوم والبكالوريوس والماجستير، إضافةً إلى تقديم دورات متنوعة بالغة الأهمية للاقتصاد الكويتي وسوق العمل.

ولكي تتمكن الكويت من المنافسة في الاقتصاد العالمي، فإنها تحتاج إلى التأكد من أن نظام التعليم العالي يدعم خلق قوة عاملة ماهرة يمكنها التكيّف باستمرار مع الاحتياجات المتغيرة للاقتصاد الجديد القائم على المعرفة. علاوةً على ذلك، يلعب التعليم دوراً محورياً في الدول التي تمر بمراحل مختلفة من النمو. في الواقع، ورغم أن الكويت قطعت خطوات مثيرة للإعجاب باتجاه الاقتصاد القائم على المعرفة، إلا أن بعض المجالات الحاسمة، وتحديداً التعليم والابتكار، بحاجة إلى التحسين لتعزيز الأنشطة المعرفية في البلاد.[11]

8 'Annual Bulletin of Education Statistics 2021/2022', *Central Statistics Bureau*. Available at: https://www.csb.gov.kw/Pages/Statistics?ID=58&ParentCatID=70 (accessed 11 October 2023).

9 'Kuwait Education and Training Services Industry Snapshot, *UNESCO*. Available at: https://www.trade.gov/country-commercial-guides/kuwait-education-and-training-services-industry-snapshot# (accessed 11 October 2023).

10 'Annual Bulletin of Education Statistics 2021/2022', *Central Statistics Bureau*.

11 'Kuwait and the Knowledge Economy', *The London School of Economics and Political Science*. Available at: https://core.ac.uk/download/pdf/19578387.pdf (accessed 11 October 2023).

مشاكل نظام التعليم في الكويت

حققت ركيزة التعليم أداءً قوياً إلى حد ما قياساً إلى نتائج أداء الاقتصاد القائم على المعرفة في الكويت وذلك في مجال محو الأمية عند الكبار (97%)، وإجمالي معدل الالتحاق بالمرحلة الثانوية (171.3%) وإجمالي الالتحاق بالتعليم العالي (61.13).[12] إلا أن البحث النوعي لجودة التعليم أظهر بعض المشكلات التي تستدعي التمحيص والتحقيق. وقد أكّدت الأبحاث السابقة أن التعليم والتدريس الحالي يعكس سمات المجتمع الصناعي، وإذا كان المجتمع قد تغير، فيجب أن يتغير معه نظام التعليم والتدريس أيضاً.[13] يناقش هذا القسم النقاط الرئيسية التي تم مناقشتها أدناه مسترشداً بالمقابلات التي أُجرِيت في إطار هذه الورقة البحثية.

رؤية الحكومة الكويتية لنظام التعليم

كان نظام التعليم في الكويت نظاماً مثالياً لسنوات عديدة، حيث يقدم الاستشارات في مجال التعليم المدرسي والمناهج والإدارة لدول الخليج.[14] يحتاج نظام التعليم إلى الحفاظ على مستواه وتقديم تعليم عالي الجودة، ومع ذلك، فإن الحكومة الكويتية تنظر إلى التعليم كقطاع خَدَمي يركز على المخرجات أكثر مما يركز على النتائج.[15]

مبادرات إصلاح التعليم

خلال العقدين الماضيين، حاولت الكويت إصلاح نظامها التعليمي لتحويل اقتصادها إلى اقتصاد قائم على المعرفة عبر تعزيز مجموعات مهارات رأس المال البشري، ولكن هذه المبادرات لم تنجح،[16] حيث واجهت تلك المبادرات باستمرار عقبات ناجمة عن النظام السياسي والعوامل الاقتصادية والحواجز الثقافية والاجتماعية.[17] إن نظام التعليم، بما في ذلك المناهج الدراسية وتدريب المعلمين وطرق التدريس وإدارة المدارس والتدريب، لا يوفر المعرفة والمهارات والتدريب لبناء وتعزيز قدرات الطلبة.[18] ومن بين القضايا التي يحتاج فيها نظام التعليم إلى المساعدة هو التخطيط الاستراتيجي، حيث إنه رغم وضع الاستراتيجيات، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى التنفيذ والتشاور.[19]

تواجه برامج التدريس قبل الخدمة تحدياتها أيضاً، بما في ذلك سهولة الوصول إليها والقبول السنوي الكبير، ناهيك عن الفشل في جذب الطلاب من ذوي الكفاءات العالية،[20] إضافةً إلى المسائل المتعلقة بمؤهلات المدرسين الأجانب واستعدادهم في نظام التعليم.[21]

12 All data were derived from: Central Statistical Bureau, *New Kuwait*. Available at: https://www.csb.gov.kw/ (accessed 13 October 2023).
13 Lynch, 'Education in A Knowledge Economy'.
14 Natasha Ridge, *Education and the Reverse Gender Divide in the Gulf States: Embracing the Global, Ignoring the Local* (New York: Teacher College Press, 2014).
15 Interviewee 6 – Principal – Public School – Kuwait Ministry of Education.
16 Fatimah Alhashem and Ibrahim Alhouti, 'Endless Education Reform: The Case of Kuwait', *Annual Review of Comparative and International Education* 40 (2020), pp. 345–67.
17 Mohamed Alaa Abdel-Moneim, *A Political Economy of Arab Education: Policies and Comparative Perspectives* (Routledge, 2015); Leigh Nolan, *Liberalizing Monarchies? How Gulf Monarchies Manage Education Reform* (Doha: Brookings Doha Center, 2012).
18 Fatimah Alhashem and Ali Alkandari, 'What Did Kuwait Learn from its Participation in TIMSS Study? An Exploratory Case Study from Senior Supervisors' Perspectives', *Asian Social Science* 11/27 (2015), pp. 298–310.
19 Fatimah Alhashem and Ibrahim Alhouti, 'Endless Education Reform: The Case of Kuwait', *Annual Review of Comparative and International Education* 40 (2021), pp. 345–67.
20 Ebrahim G. Alenezi, *An Investigation of Teachers' Beliefs and Attitudes Regarding Using Tablet Computers as a Pedagogical Tool in Teaching Practical Studies (Electricity and Electronics) in Kuwait Intermediate Schools* (Unpublished doctoral dissertation: The University of Southampton, 2018).
21 Ibrahim Alhouti, 'Teacher Professional Development in Kuwait and Singapore: Learning from Others', *World Voices Nexus* 2/3 (2018); Alyah Alqahtani, *Teacher Perceptions of Professional Development in Kuwait Compared to*

التطور المهني المستمر

يشكل التطور المهني عاملاً محورياً في نجاح أية عملية تعليمية. يعرّف دارلينغ هاموند وهايلر وغاردنر (Darling-Hammond, Hyler & Gardner 2017)[22] التطور المهني بأنه «تعلّم مهني مُنظَّم يؤدي إلى تغيّرات في معرفة المدرّس وممارساته، إضافةً إلى إجراء تحسينات في نتائج التعلّم لدى الطلبة». تحتاج الكويت إلى المزيد من التنسيق بين مختلف برامجها للتطوير المهني وبين الجهات التي تقدم هذه الخدمات،[23] إذ يحتاج المعلّمون والجهات التي تقدم الخدمات لفهم أفضل لقيمة هذه التطورات المهنية.[24] ولا بد من وجود وعي واضح للعائد على الاستثمار في تعزيز مهارات المدرسين المهنية، وأثر ذلك على تحسن التعليم ونتائج التدريس.

محو الأمية مقابل الكفاءات

يستند نظام التعليم في الكويت على معرفة القراءة والكتابة،[25] ويشير معدل معرفة القراءة والكتابة إلى نسبة الأشخاص ممن تبلغ أعمارهم 15 عاماً فما فوق والذين يمكنهم القراءة والكتابة، وتحقق الكويت درجات عالية في هذا المجال (97%). ولكن هذا المعدل لا يعني أن السكان متعلّمون، إذ يمكن تعريف التعليم بأنه قدرة الفرد على توظيف المعرفة والمهارات والقيم والأخلاق والمعتقدات المكتسبة من خلال برامج محو الأمية الرسمية. وفي حين يمكن اعتبار الأفراد متعلمين إذا تمكّنوا من القراءة والكتابة وتحديد مكان وجود المعلومات المفيدة، فلا يمكن اعتبارهم متعلمين إلا إذا استطاعوا الاستفادة من معرفتهم بشكل عملي. ولإنجاز التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، نحن بحاجة إلى نظام تعليمي يتجاوز محو الأمية، ويركز على إنتاجية المعرفة ويعزز قدرة الفرد على الاستفادة من المعرفة عملياً.[26]

تشكل القوى العاملة المختصة التي تتحلى بالكفاءة والمهارة أساس الاقتصاد المزدهر القائم على المعرفة، والذي يتميّز بزيادة الطلب في سوق العمل على العاملين من ذوي المهارات العالية.[27] وبالتالي، لا بد من إجراء نقلة نوعية حيث يصبح الباحثون عن عمل رواد أعمال.[28] ويرمي التعليم المعني بريادة الأعمال «إلى تعزيز قيم ريادة الأعمال، وتشجيع روح الاعتماد على الذات وثقافة ريادة الأعمال بين الخريجين، حيث يتدرب الطلبة خلال دراستهم على استكشاف الفرص وعلى أن يكونوا مبدعين ومبتكرين. وبذلك، يفهمون الجوانب المتعلقة بالأعمال والمخاطر والمنافسة».[29] يجب على الخريجين أن يتمكنوا من اكتساب وإنتاج معارف جديدة كمصدر لفرص ريادة الأعمال. ويجب أن تتناسب مهاراتهم مع الفرص والموارد المتاحة لخلق القيمة.[30] وعليه، ثمة حاجة لمراجعة مناهج التعليم الكويتية في مؤسسات التعليم الرسمي أو مؤسسات التعليم العالي من أجل توفير تعليم ملائم لريادة الأعمال.

Professional Learning Standards (PhD Dissertation: Saint Louis University, 2018).

22 'Effective Teacher Professional Development', *Learning Policy Institute*. Available at: https://learningpolicyinstitute.org/sites/default/files/product-files/Effective_Teacher_Professional_Development_REPORT.pdf (accessed 23 October 2023).

23 Fatimah Alhashem, 'The Need for National Professional Development to Support Sustainability Among Teachers in Kuwait', in Myint S. Khine (eds) *Handbook of Research on Teacher Education* (Springer: Singapore, 2022).

24 Interviewee 3 – Board Member – Public University.

25 Interviewee 4 – Consultant – Prime Minister's Office-State of Kuwait.

26 Interviewee 4 – Consultant – Prime Minister's Office-State of Kuwait.

27 Amzad Hossain, 'Evolution of Mutual Knowledge-based Economy in Regional Integration: Aan Experience from the Cooperation Council of Arab States of the Gulf', *Journal of the Knowledge Economy* 6 (2015), pp. 790–817.

28 Interviewee 4 – Consultant – Prime Minister's Office-State of Kuwait.

29 Hasniyati Hamzahet al., 'Impact of Entrepreneurship Education Programme (EEP) on Entrepreneurial Intention of Real Estate Graduates', *Pacific Rim Property Research Journal* 22/1 (2016), pp. 17–29.

30 Simplice A. Asongu and Vanessa S. Tchamyou, 'The Impact of Entrepreneurship on Knowledge Economy in Africa', *Journal of Entrepreneurship in Emerging Economies* 8/1 (2016), pp. 101–31; Irfan Hameeet al., 'Science, Technology and Innovation Through Entrepreneurship Education in the United Arab Emirates (UAE)', *Sustainability* 8/12 (2016), p. 1280.

ومن المهارات الإضافية التي يتعيّن على نظام التعليم الحالي توفيرها هي مهارات التواصل وحل المشكلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[31] يعد محو الأمية العلمية ضرورياً أيضاً للطلبة لضمان قدرتهم على المنافسة، ونعني بذلك معرفة الأفراد وفهمهم للمفاهيم والعمليات العلمية اللازمة لاتخاذ القرارات الشخصية والمشاركة في الشؤون المدنية والثقافية، والإنتاجية الاقتصادية.[32]

الدافع للتعلّم

يحتاج المعلمون والطلبة للدافع للتعلم.[33] تؤمّن الحكومة فرص العمل لهم بصرف النظر عن مدى تعلمهم، ولكن أثبتت الاستطلاعات السابقة أن الدافع للتعلم والنظرة تجاهه هما أهم كفاءتين مطلوبتين لإحداث تحول في أي اقتصاد.[34] ويصعب تحديد مصادر الدافع، ذاتية كانت أم خارجية، والتي يمكن أن تبعث الحماسة في نفوس المعلمين والطلبة. ولكن أحد المشاركين[35] في المقابلات ناقش فكرة إنشاء مجتمعات الممارسة والتجريب، حيث يمكن للأفراد الاجتماع في مجموعات لتبادل المعرفة والتعلم، بما ينتج معرفة جديدة تحسّن من الأداء الفردي. وتُعد هذه المجتمعات أحد الأساليب المهمة في إدارة المعرفة، والتي تثبت أهميتها في تحسين الأداء.[36]

التحديات الثقافية والسياقية

ثمة مشكلات أخرى ذُكِرت في المقابلات تتعلق بالتحديات الثقافية والسياقية المتمثلة في المواءمة بين توقعات وتقاليد وأعراف المجتمع مع التوقعات المؤسسية للاقتصاد القائم على المعرفة.

استعداد الكويت للتحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة: مراجعة ركيزة الابتكار

يقول رياض ومدبولي (Reyad and Madbouly 2021) إن «الابتكار يعني اعتماد وتطبيق المعرفة والممارسات الجديدة، بما يشمل قدرة المؤسسة على تبني أو خلق أفكار جديدة وتنفيذ هذه الأفكار في تطوير منتجات وخدمات وعمليات وإجراءات عمل جديدة ومحسّنة» (ص 473).[37] سيتم في هذا القسم مراجعة قدرات الكويت في مجال الابتكار وفق مؤشرات الابتكار العالمية، بما فيها مؤشر التنافسية العالمية، الذي طوره المنتدى الاقتصادي العالمي، ومؤشر الابتكار العالمي، الذي نشرته المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وهي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، ورغم أن الكويت سجّلت نتائج عالية في العديد من مؤشرات الاقتصاد المعرفي ومقاييس مؤشر الابتكار العالمي، إلا أن البلاد لا زالت تواجه صعوبات في مجال الابتكار. وتؤكد هذه الاستنتاجات أن على الحكومة الكويتية أن تتخذ خطوات جادة لبذل جهود كبيرة لتعزيز الابتكار للمساهمة في تنويع الموارد الاقتصادية والتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.

---

31 Beatriz Pont, 'Competencies for the Knowledge Economy', in *Centre for Educational Research and Innovation* (Paris: OECD, 2021), pp. 99–118.

32 Punia Turimanet al., 'Fostering the 21st Century Skills through Scientific Literacy and Science Process Skills, *Procedia-Social and Behavioral Sciences* 59 (2012), pp. 110–6.

33 Interviewee 5 – Professor – Public University; Interviewee 8 – Assistant Principal – Public School – Kuwait Ministry of Education.

34 Snezhanka Ovcharova and Hristo Krachunov, 'Motivation in Knowledge Economy', *6th International Congress Knowledge Economy & Management* 1308/3937 (2007), pp. 26–8.

35 Interviewee 3 – Board Member – Public University.

36 Etienne Wenger, *Communities of Practice: Learning, Meaning, and Identity* (Cambridge: Cambridge University Pess, 1999).

37 Sameh Reyad and Araby M. A. Hussain, 'How the Innovation Performance in GCC HEIs is Affected by Knowledge Management in the Era of Knowledge Economy', in *The International Conference on Global Economic Revolutions* (Cham: Springer, 2021), pp. 469–79.

مؤشر التنافسية العالمية

يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي بصياغة وإصدار سلسلة تقارير مؤشر التنافسية العالمية منذ عام 1979 لتوسيع منظور صناع القرار والشركات والجمهور حول تجاوز النمو كعامل وحيد لتعزيز الإنتاجية الاقتصادية والمرونة. يتم تقييم مشهد القدرة التنافسية للاقتصادات الـ144 في تقرير مؤشر التنافسية العالمية، حيث يقدم التقرير تفاصيل حول العوامل التي تؤثر على إنتاجية الاقتصادات وازدهارها، وهو التقييم الأكثر شمولاً في العالم للقدرة التنافسية الوطنية. ويشكل التقرير مقياساً سنوياً لصناع السياسات يساعدهم على تقييم التقدم الذي يتم إحرازه فيما يتعلق بالمتغيرات التي تؤثر على الإنتاجية عوضاً عن التركيز على الإجراءات قصيرة الأمد والتفاعلية. ويتم قياس مؤشر الابتكار العالمي على أساس 12 ركيزة، وهي: المؤسسات، والبنية التحتية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستقرار الاقتصادي الكلي، والصحة، والمهارات، وسوق المنتجات، وسوق العمل، والنظام المالي، وحجم السوق، وديناميكية الأعمال، والقدرة على الابتكار.

وكما هو موثق في تقرير التنافسية العالمية (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2019)،[38] حلّت الكويت في المرتبة 94 من حيث ديناميكية الأعمال، في حين حلت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 31 وقطر في المرتبة 39. وقد واكبت المنطقة بقية دول العالم من حيث تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن تمتعها ببنية تحتية متطورة، إلا أن ديناميكية الأعمال قد تكون مقيدة بالشروط والمتطلبات الإدارية والحاجة إلى ثقافة ريادة الأعمال. كما أن تعزيز رأس المال البشري من شأنه أن يضع الأساس لنظام بيئي سليم للابتكار ويجعل من الكويت إحدى أكثر الدول تنافسية في العالم. وقد جاءت الكويت في مرتبة متأخرة في مؤشرات البحث والتطوير، حيث جاءت في المرتبة 85، وفي تسويق مؤشرات العلامات التجارية حلّت في المرتبة 132.

مؤشر الابتكار العالمي

يصنف مؤشر الابتكار العالمي اقتصادات العالم حسب قدرتها على الابتكار، ويضم نحو 80 مؤشراً مجمّعة في مدخلات ومخرجات الابتكار، ويرمي إلى التقاط الجوانب المتعددة الأبعاد للابتكار. لذلك، يقوم التصنيف العام في مؤشر الابتكار العالمي على مؤشرَين فرعيين متساويين في الأهمية من حيث تقديم صورة كاملة عن الابتكار، وهما مؤشر مدخلات الابتكار الفرعي ومؤشر مخرجات الابتكار الفرعي.[39]

واستناداً إلى تقرير مؤشر الابتكار العالمي لعام 2021، كان أداء الكويت أقل من متوسط المجموعة ذات الدخل المرتفع في كافة ركائز مؤشر الابتكار العالمي، إلا أن أداء الكويت جاء أعلى من المعدل الإقليمي في مخرجات البنية التحتية والمعرفة والتكنولوجيا. وكان أداء الكويت متساوياً في مدخلات ومخرجات الابتكار. وفي عام 2021، حلت الكويت في المرتبة 37 في مدخلات الابتكار وذلك على غرار عام 2020 ولكن أعلى من عام 2019. وحلت الكويت في المركز نفسه في مخرجات الابتكار. ونظراً للناتج المحلي الإجمالي، يعد أداء الكويت دون المتوقع مقارنةً بمستوى التنمية. أفضل أداء للكويت كان في مجال البنية التحتية، وأضعف أداء لها كان في تطور الأعمال (النتيجة 18.7، المرتبة 100)، وعلى وجه التحديد في العاملين في مجالات المعرفة (النتيجة 17.4، المرتبة 105) واستيعاب المعرفة (مدفوعات الملكية الفكرية، وواردات خدمات تكنولوجيا المتطورة، وواردات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (النتيجة 13.7، المرتبة 124) (انظر الجدول 1).

38 'World Economic Report', *The Global Competitiveness Report 2019*. Available at: https://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf (accessed 25 June 2022).
39 'Global Innovation Index 2021: Tracking Innovation through the COVID-19 Crisis', *WIPO*. Available at: https://www.wipo.int/wipo_magazine/en/2021/03/article_0002.html (accessed 23 October 2023).

الجدول 1: مؤشر الابتكار العالمي لدول الخليج

	2019			2020			2021			المرتبة بين الدول ذات الدخل المرتفع العدد: 51	المرتبة بين دول شمال إفريقيا وغرب آسيا العدد: 19
	المدخلات	المخرجات	مؤشر الابتكار العالمي	المدخلات	المخرجات	مؤشر الابتكار العالمي	المدخلات	المخرجات	مؤشر الابتكار العالمي		
الكويت	75	56	60	73	79	78	73	73	72	46	10
عمان	57	101	80	68	109	84	67	90	76	47	11
السعودية	49	85	68	50	77	66	59	72	66	44	6
قطر	43	70	65	64	72	70	64	70	68	45	7
البحرين	69	87	78	63	89	79	63	99	78	48	13
الإمارات	24	58	36	22	55	34	23	47	33	32	3

المصدر: مؤشر الابتكار العالمي 2021. كمرجع: مدخلات الابتكار، ومخرجات الابتكار، ومؤشر الابتكار العالمي، والمرتبة بين الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، والمرتبة بين الاقتصادات في شمال إفريقيا وغرب آسيا.

حسب الجدول 1، تحتاج دول مجلس التعاون الخليجي، ما عدا دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى تحسين تصنيفها في مجال الابتكار. ويعود هذا بشكل رئيسي إلى انخفاض الأداء في مخرجات الابتكار المرتبطة بالمعرفة والتكنولوجيا والمخرجات الإبداعية وتطور الأعمال. تشير البيانات إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي بحاجة إلى زيادة الاستثمار بشكل أكبر في تطوير الابتكار المحلي. تُعتَبر دول مجلس التعاون الخليجي دولاً مستهلكة للابتكارات المستوردة، فالأفراد يشترون منتجات مبتكرة بدلاً من ابتكارها، وبالتالي، يفتقر الأفراد إلى المعرفة والمهارات التي تمكنهم من الابتكار المتطور محلياً لتوليد الدخل.[40] بالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة للمزيد من الأنظمة والأدوات لرواد الأعمال لبدء ابتكارات عالية المستوى يمكن أن تدعم اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي[41] وتشمل العقبات الأخرى التي تعيق جهود دول مجلس التعاون الخليجي لتطوير قدراتها الابتكارية انخفاض الاستثمار في البحث والتطوير وانخفاض عدد صادرات التكنولوجيا المتطورة وانخفاض نسبة العمال العاملين في الأنشطة كثيفة المعرفة.[42]

40 Syahrul N. Abdul Rahman and Wan Adibah Wan Ismail, 'The Knowledge-based Economic Drivers in Arabic Gulf Countries', *International Journal of Academic Research in Economics and Management and Sciences* 10/3 (2021), pp. 375–82.

41 Tarek Ben Hassen, 'Transformative State In the Wake of COVID-19: What is Needed to Enable Innovation, Entrepreneurship, and Education in Qatar?', *Sustainability* 14/13 (2022).

42 Adnan Al-Jawareen, 'Innovation in the GCC Countries: An Economic Analysis', *Journal of Economics* 5/4 (2017), pp. 51–62.

المناقشة

أثّر الوضع الصحي الأخير الناجم عن انتشار وباء كوفيد-19 بشكل كبير على خطط الكويت للتحول الرقمي. ولكن، خلال فترة الوباء، أظهرت الكويت مرونة رقمية كبيرة،[43] فقد سرّع الوباء وعمليات الإغلاق والتباعد الاجتماعي اللاحق من خطط الرقمنة والحلول التكنولوجية الجديدة المبتكرة. ورغم أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تواصل النمو في البلاد، إلا أن التعليم في المقابل يحتاج إلى اللحاق بالركب. على الحكومة الكويتية أن تضع استراتيجية لإصلاح التعليم بحيث يصبح تطوير الأعمال وخوض المخاطر مكونين رئيسيين من المناهج الدراسية. ويجب أن يساعد إصلاح التعليم المزيد من الطلاب على إطلاق مشاريع ريادة الأعمال والمشاركة في خلق مخرجات مبتكرة تخلف أثراً مباشراً على الوضع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي وتنويعه. يجب أن يكون نظام التعليم موجهاً نحو إنتاج «العاملين في مجالات المعرفة».[44]

ويجب على حكومة الكويت أن تطور ثقافة ريادة الأعمال بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب في المدارس والجامعات لتعزيز مخرجات الابتكار. تسلط التجارب السابقة في الدول الغربية الضوء على مفهوم ريادة الأعمال الأكاديمية، وتظهر الطرق المختلفة التي يقوم بها الأكاديميون بتسويق المعرفة التي ينتجونها.[45] ورغم ذلك، يجب على الكويت أن تفهم ثقافتها الوطنية ونقاط ضعفها وقوتها من أجل العمل على تطوير الاستراتيجيات والسياسات التي تشجع وتدعم الوصول إلى التمويل والأسواق الجديدة والشبكات لتشجيع الشركات الناشئة الجديدة والقائمة. خلصت الأبحاث إلى أن الثقافة الوطنية تؤثر بشكل كبير على استعداد الأمم لاقتصاد المعرفة.[46] وتترك الخصائص الثقافية، ومنها تجنّب عدم اليقين والتوجه المستقبلي والعمل الجماعي المؤسسي والتخطيط الذي يركز على الأداء، أثراً مباشراً على أبعاد الابتكار في مؤشر الاقتصاد المعرفي.[47]

وعلى مستوى الابتكار، على الحكومة الكويتية أن تعدل استراتيجياتها وسياساتها لإعطاء الأولوية للاستثمار في رأس المال البشري، وذلك لأن رأس المال البشري أثبت أنه ليس مجرد عامل إنتاج ومحدد للإنتاجية فحسب، بل هو أيضاً المؤثر الرئيسي في جميع مكونات التنمية والمقياس الأساسي لثروات الأمم.[48] في الاقتصاد القائم على المعرفة، يساهم تسهيل ودعم انتشار الثقافة في تعزيز تبادل المعرفة في تنمية رأس المال البشري، الأمر الذي سيؤثر إيجاباً على القدرة على الابتكار.[49] وقد ثبت أن تعزيز عمليات وتقنيات إدارة المعرفة يؤثر على القدرة على الابتكار، لا سيّما في مؤسسات التعليم العالي. وإدارة المعرفة هي «نهج تعاوني ومتكامل يتم اعتماده على مستويات متنوعة لضمان استخدام الأصول المعرفية للمؤسسة على أفضل وجه لزيادة الأداء التنظيمي».[50] وخلص رياض ومدبولي

43 'COVID-19 and the digital landscape in the Gulf', *Middle East Institute*. Available from: https://www.mei.edu/publications/covid-19-and-digital-landscape-gulf (accessed 30 June 2022).

44 'The Arab Gulf States and the Knowledge Economy: Challenges and Opportunities', *The Arab Gulf States Institute in Washington*. Available at: https://agsiw.org/wp-content/uploads/2015/07/Tadros_Knowledge-Economy_Rev1.pdf (accessed 30 June 2022).

45 Merle Jacob, Mats Lundqvist and Hans Hellsmark, 'Entrepreneurial transformations in the Swedish University System: The Case of Chalmers University of Technology', *Research Policy* 32/9 (2003), pp. 1555–68.

46 Omar Khalil and and Laila Marouf, 'A Cultural Interpretation of Nations' Readiness for Knowledge Economy', *Journal of the Knowledge Economy* 8/1 (2017), pp. 97–126.

47 Ibid.

48 Marwan M. Abdeldayem, Saeed Aldulaimi and Radwan Kharabsheh, 'Development of Human Capital Resources to Increasing Economic Growth and Innovation in the GCC Countries', *International Journal of Green Management and Business Studies* 1/1 (2021), pp. 62–79.

49 Sahar Hayaeian, Reza Hesarzadeh and Mohammad R. Abbaszadeh, 'The Impact of Knowledge Management Strategies on the Relationship Between Intellectual Capital and Innovation: Evidence from SMEs', *Journal of Intellectual Capital* 23/4 (2022), pp. 765–98.

50 Naresh K. Agarwal and Laila Marouf, 'Initiating Knowledge Management in Colleges and Universities: A

(Reyad and Madbouly 2021)[51] إلى أن ممارسات إدارة المعرفة من أهم العوامل المُحدِّدة لمستوى الأداء العام لمؤسسات التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيّما أدائها في مجال الابتكار، وتحديداً، أثبتت ممارسات تبادل المعرفة أنها تؤثر بشكل كبير على الأداء الوظيفي المبتكر لأعضاء هيئة التدريس.[52] ويعتقد الأكاديميون أن جودة تبادل المعرفة ضمن شبكة اجتماعية أكاديمية تؤثر على قدرتهم على الابتكار من خلال تطوير أفكار جديدة والمشاركة في مشاريع جديدة.[53]

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يجري قطاع البحث والتطوير تحولاً في تركيزه من مجرد تطوير الأبحاث إلى تنفيذ نتائج الأبحاث بما يعود بالنفع على المجتمع،[54] واستقصاء وقياس نتائج هذه الاستثمارات.[55] ولتحقيق الازدهار في بيئة تنافسية، يجب على قطاع البحث والتطوير إرساء آلية تنتج المعرفة والرؤى التي تساهم في تحسن العمليات والتدابير القائمة، وتبادل التنمية المستقبلية.

كلمات ختامية

لقد تم توثيق توصياتنا سابقاً في العديد من التقارير التي أصدرتها حكومة الكويت بالتعاون مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية (تم الاستشهاد بعدد قليل من هذه التقارير في هذه الورقة البحثية)، ولذلك، فإنه من الصعب تكثيفه ببضع فقرات، ومع ذلك لتنفيذ توصيات هذه التقارير نحتاج إلى تحقيق الاستقرار.

يرتبط مبرر الإخفاقات المتكررة ارتباطاً وثيقاً بعدم الاستقرار السياسي، حيث يتأثر استقرار النظام التعليمي بشكل كبير بعدم الاستقرار السياسي. حتى اليوم، لا تزال العديد من المناصب في وزارة التربية ووزارة التعليم العالي شاغرة منذ سنين. بين عام 2019 وعام 2023، عمل جميع شاغلي مناصب جامعة الكويت، بما في ذلك الرؤساء ونوابهم ومساعدي النواب وعمداء الكليات ومساعدي العمداء ورؤساء الأقسام، في مناصب بالوكالة لمدة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر في المتوسط. تؤثر الطبيعة المؤقتة للعمل بشكل كبير على القدرة على تخطيط وتنفيذ الرؤى.

وكما نعلم جميعاً، فإن اختيار المناصب في الكويت يخضع لاعتبارات عديدة هي في المقام الأول سياسية. وعلى الرغم من أن بعض القوانين الداخلية قد تشكل عقبات أمام عملية التعيين، إلا أن عدم التعيين يرتبط بالدرجة الأولى بفعالية التنفيذ.[56]

Template', *International Journal of Knowledge Content Development & Technology* 4/2 (2014) pp. 67–95.

51 Sameh Reyad and Araby M. A. Hussain, 'How the Innovation Performance in GCC HEIs is Affected by the Knowledge Management in the Era of Knowledge Economy', in *The International Conference on Global Economic Revolutions* (Cham: Springer, 2021), pp. 469–79.

52 Bibi M. Alajmi and Sherifa O. Alasousi, 'Cultivating Knowledge Sharing Among Academics: the Role of Social Media and the Impact of Social Capital', *Journal of Electronic Resources Librarianship* 35/1 (2023), pp. 28–46.

53 Rifa Kamasak and Fusun Bulutlar, 'The Influence of Knowledge Sharing on Innovation', *European Business Review* 22/3 (2010), pp. 306–17; Norrini Muhammad, Wan Zuhaila and A. Rahman, 'Knowledge Management Practices (KMP) and Academic Performance in Universiti Teknologi Mara (UITM) Terengganu, Malaysia', *World Applied Sciences Journal* 12/12 (2011), pp. 21–6.

54 Christopher M. Durugbo, Odeh R. Al-Jayyousi and Soud M. Almahamid, 'Wisdom from Arabian Creatives: Systematic Review of Innovation Management Literature for the Gulf Cooperation Council (GCC) Region', *International Journal of Innovation and Technology Management* 17/6 (2020), pp. 1–48; Raheem Sarwar et al., 'A Bibliometric Perspective on Technology-driven Innovation in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries in Relation to its Transformative Impact on International Business', in *Technology-Driven Innovation in Gulf Cooperation Council (GCC) Countries: Emerging Research and Opportunities* (IGI Global, 2019), pp. 49–66.

55 Mahshid Sazegar et al., 'The Innovation-based Competitive Advantage in Oman's Transition to a Knowledge-based Economy: Dynamics of Innovation for Promotion of Entrepreneurship', in *Entrepreneurship Ecosystem in the Middle East and North Africa (MENA)* (Cham: Springer, 2018), pp. 491–518.

56 Interviewee 4 – Board Member – Public University.

منشورات برنامج الكويت المتوفرة باللغة العربية

أثناسيا ستيليانو كاليتزي، أحمد العوضي، سليمان القدسي، تريفور ويليام تشامبرلين، «تنويع الصّادرات والنّمو الاقتصادي في الكويت: أدلّة من السلاسل الزمنيّة وتحليلات المسح الميداني»، كانون الثاني / يناير 2023.

عبد الله الابراهيم، «الأمراض غير السارية ومخاطر دخول المستشفيات للعلاج في الكويت: نهج يمكن تعميمه باستخدام المسح الصحي العالمي القائم على السكان»، كانون الثاني / يناير 2023.

دين شريف شارب، أبرار الشمري، كنوال حميد، «حالة الطوارئ الهادئة: تجارب تغير المناخ ومفهومه في الكويت»، تشرين الأول / أكتوبر 2022.

دو يونغ أوه، هيون بانغ شين، «تحديد أزمة الإسكان في الكويت وارتباطها بالدولة والأرض والمجتمع»، آذار / مارس 2023.

محمد عديل، ريم الفهد، «نحو نظام نقلٍ عادلٍ ومنصفٍ في الكويت: فهم السياق الاجتماعي والثقافي لاستخدام وسائل النقل»، تشرين الأول / أكتوبر 2022.

مركز الشرق الأوسط
كلية لندن للاقتصاد و العلوم السياسية
المملكة المتحدة

@LSEMiddleEast
@lsemiddleeastcentre
lse.middleeast
lse.ac.uk/mec

يتم تمويل برنامج الكويت من قبل مؤسسة الكويت للتقدم العلمي